

فنتج ان يكون منصرا فالكثير منصرف وتقرر الجواز  
 حيا كما يكون عدلا للضع غير منصرف لا يوجب الجواز  
 الاصلية منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع مجزئ  
 عظيم الموضع في الضع بالف في عظيم ما كان كالفرد منها  
 جماعة من هذا المنطق العشر منع صرف وهو الجملة الاصلية  
 قلت لا حاجة في منع صرف في اعتبار الجملة الاصلية لان في العلية  
 والتاثير لان الضع هو التي اقتضت ان قلنا على غير  
 مؤثره والا كان بعد التكرار منصرفا والتاثير غير لازم  
 على الضع من كذا كان وموتنا وانما الكثرة المصروف التسمية  
 على اعتبار الجملة الاصلية من القول في الجملة ان الجواز  
 في الاصل كما في الوصف لا يتوهم ان الجواز الوصف قد  
 اصلية معتبره وقد يكون عارضة غير معتبره والاصل في ذلك  
 ان لا يتصور الا هو في الجملة الاصلية ولا يوجب الجواز عن  
 مقتله بقدر ان نيقا قد يفرض عن الاشكال الوارد على  
 القاعدة التي للمصاحبة للجمع من التكرار في المالا في الاصلية  
 بقوله في سر او اذ انهم جنس نطق على الواحد والكثير ولا يثبت  
 في لغة المالا في الاصل فاجاب انه قد يختلف في ضرفه ومنه منه  
 وهو ان المصروف وهو الاصل في موارد الاسم استعمال فرد  
 الكثرة في قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في قوله ان اسم الجمع

لان الحال

او في المالا في الاصل كما في موارد الاسم استعمال فرد  
 من الجمع الغريب كما في موارد جمع في انه حكمها من صحت الوارد  
 فهو وان لم يكن من دليل الجمع حقيقة للذين قبا حكما فالجمع على  
 التثنية اعني من ان يكون حقيقا وحكما فبناء هذا الجواز على تسمية  
 الجمعية باعتبار وظيفه دليل على ان السبع السعة وهو ان المالا في  
 وقوله هو اسم عربي ليس يجمع تحقيرا لانه اسم جنس يطلق على الواحد  
 والكلية لكنه جمع من اوله بقدره وفضا فان لا وجد غير منصرف  
 ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمع يجمع الجمع  
 قد حفظت هذه القاعدة في التثنية فكل من كل نطق من السها  
 ويلينز والة ثم جمعت سر والة على سر والة والة على سر والة  
 سر والة على سر والة بحققت للثنية تحققت والاصل في الاسم الضرف  
 فلا اشكال بالبقض به على قاعدة الجمع ليجتاز للمنتفع والجمع  
 ان كان جمع منقوص على فواها ثانيا كان او اويا كما الجوارح  
 والدواعر فواو حيا في حالة الرفع والتكفا ضل في حكمه كما  
 بحج الصورة في حاله في القاعدة والاصل في التثنية على قول  
 حاله جوارح من جوارح كما نفقوا جوارح في قاضوه ريت بقا  
 واما في حالة النصب في التثنية فممنوعة نحو ريت جوارح  
 فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم على انصرف في الجمع  
 منسجم الجمع في حالة الرفع والجر فان قد يختلف في ما عسى